مستقبل تلازم الوحدة والاشتراكية

علي العبد الله

احتلّت الاشتراكية موقعًا هامًا في برامج الأحزاب القومية العربية التغييرية، باعتبار الاشتراكية أداةً لإلغاءِ الاستغلال وتحقيقِ الرفاه لكل أفراد المجتمع. وقد أقامت هذه الأحزاب تصوراتها على ما سُمِّي بـ «تلازم النضال القوميّ والنضال الاشتراكيّ» وهو ما تجسَّد في الشعار المثلّث: «وحدة، حرية، اشتراكية» (وفق ترتيب حزب البعث) أو: «حرية، اشتراكية، وحدة» (وفق ترتيب النظام الناصريّ والأحزاب التي تبنّتْ رؤيته) أو: «حرية، وحدة، اشتراكية» (وفق الترتيب الذي تبنّاه د. عصمت سيف الدولة).

لم تكن الاشتراكية ضمن أهداف الأحزاب القومية العربية كقضية أساسية. فقد كان تركيز هذه الأحزاب أولَ الأمر على المطالبة بإنصاف العرب وإعطائهم استقلالاً ذاتيًا، ثم تطوّرتْ هذه المطالبة ـ بعد المماطلة التركية ـ إلى الدعوة إلى الاستقلال التام بالانفصال عن السلطنة وتحقيق ذلك بالثورة عام ١٩١٦. غير أنّ الأحزاب المذكورة أضافت الاشتراكية إلى أجندتها إثر تغيّرات سياسية دولية (ثورة أكتوبر ١٩١٧وقيام الاتحاد السوفييتيّ...) فأثارت هذه التطوُّراتُ الغياب السابق لهذا البُعد الحيويّ عن برامج الأحزاب القومية العربية، وجعلتْ تبنّيَها الاشتراكيةَ خطوةً مقطوعةَ الصلة بتطورها الذاتيّ. يقول الأستاذ أنطون مقدسي في هذا الصدد: «عام ١٩٤٣ بعد اجتماع يالطا الشهير، سُمح للشيوعيين في سوريا ولبنان بنشر إيديولوجيتهم الماركسية اللينينية في الوطن العربيّ. ومنذ ذلك الخريف نزلت الكتبُ الماركسيةُ إلى الأسواق بطبعات أنيقة وأسعار زهيدة. وهذه الكتب تجيب عن الأسئلة التي كان الشبابُ يطرحونها على أنفسهم ولا يجدون في إيديولوجية البعث ولا في كتابات ميشيل عفلق جوابًا عليها. عندها بدا للبعثيين أنّ نصوصهم ليست أكثرَ من مجموعة توجيهات عاطفية عامة... وها هي الأجيال تتمركس على مرأًى ومسمعٍ من القيادة البعثية، وما تزال تتمركس حتى المؤتمر القوميّ السادس عام ١٩٦٣، الذي تبنّى منطلقاتٍ نظريةً ماركسيةً لينينيةً حلَّتْ مبدئيًا محلَّ دستور الحزب وبقية النصوص العقائدية.»[1]

كما لعبت الإرادةُ السياسيةُ دورًا حاسمًا في تبنّي النظام الناصريّ للاشتراكية. فقد أَوْرد الدكتور لويس عوض في كتابه **أعمدة الناصرية السبعة** أنّ حوالى ٧٠٪ من لجنة المائة التي شكّلها الرئيس جمال عبد الناصر لوضع ميثاق العمل الوطنيّ قد عبَّرتْ عن رفضها للاشتراكية ومطالبتها بتبني الخيار الاسلاميّ، وأنّ عبد الناصر أَنْهى الخلافَ بإنهاء عمل لجنة المائة وتكليفِ مجموعةٍ محدودةٍ من عناصر اللجنة الاشتراكيين بإكمال صياغة الميثاق.

طبيعة النظام الاشتراكيّ العربيّ

انطلقت الأنظمة الاشتراكية من أولوية تحقيق تقدم وطنيّ سريع، واتخاذِ الإجراءات اللازمة لإزالة العراقيل التي تقف في وجه هذا التقدم، وتشجيع عملية التصنيع والإنتاج من أجل تدعيم الاستقلال الوطنيّ وتعظيم المكانة الدولية.

أخذت الاشتراكية طريقَها إلى التطبيق في الأنظمة القومية (مصر، سوريا والعراق) دون التفات إلى طبيعة الاشتراكية (الشيوعية) لكونها طُرِحتْ للإجابة عن سؤال محدَّد في واقع محدَّد: ما هو الأسلوب الأمثل لإدارة مجتمع مصنّع تَسبَّبَ أسلوبُ الإدارة الرأسماليُّ له في كوارث إنسانية لفئات اجتماعية كبيرة؟ واستدعى ذلك طرحَ أسئلة حول كيفية تنزيل الاشتراكية في مجتمع زراعيٍّ متخلِّف، وكان تنزُّلُها في الواقع عبر آلية التأميم. فمن جهة اعتمدت الأنظمةُ القومية المذكورة فكرةَ إلغاء الاستغلال التي اتّبعتْها الكتلةُ الشيوعيةُ على قاعدة إلغاء الملكية الخاصة، قبل أن تَفْتح البابَ أمام القطاع المشترك والخاصّ لخدمة الطبقة الجديدة التي تشكَّلتْ في ظلّ النظام. ومن جهة ثانية اعتمدت الأنظمة

١ ـ أنطون مقدسي، «الأمة ـ الإشكالية،» ضمن كتاب **المسألة القومية على مشارف الألف الثالث** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٢٤٢.

قاد التغيير القسري لبنية المجتمعات التي طبقت فيها الاشتراكية إلى تباعد الدول العربية بعد أن كانت تتجه نحو التقارب

القومية إعادةَ توزيع الثروة الوطنية عبرالإصلاح الزراعيّ والمكتسبات الاجتماعية: من تأمين فرص عمل، وتوفير مجّانية في العلاج والتعليم، ودعم المواد الغذائية... وقد ترتَّبَ على عمليات التأميم، وكذلك على التوسّع الصناعيّ والاقتصاديّ، ظهورُ قطاع عامّ قويّ ومسيطر على جميع أجزاء الاقتصاد. وبهذا تحوّلت الدولةُ إلى أكبر ربّ عمل، وهذا مكّنها من التحكّم بالدورة الاقتصادية والإمساكِ بالتوازن الاجتماعيّ، عبر دعم المواد الغذائية، واستيعاب القوى العاملة، وتأمين خدمات اجتماعية...

هدفت سياسةُ الدعم والاستيعاب إلى إشعارالمواطنين بأنهم يعيشون في ظروف مادية جيدة نتيجةً لسياسة الحكومة الرشيدة. كما كان هدفُ قوانين الإصلاح الزراعيّ القضاءَ على النفوذ الاقتصاديّ للفئات المعادية للنظام، واستمالةَ الجماهير الفلاحية إلى صفّ النظام، بالإضافة إلى تغلغل أجهزة الدولة في الحياة الريفية. لكنّ الحصيلة النهائية كانت تركيزَ الثروة، وتركيزَ جانب كبير من التأثير الاجتماعيّ والسياسيّ، في يد طبقةِ متوسِّطي الملاّك الزراعيين في الريف.

أما سياسيًا فكانت مقاربةُ الأنظمة القومية منطلقةً من اعتبار الدولة مدخلاً سياسيًا لتغيير المجتمع. وهذا استدعى تركيزَ السلطات في يد الرئيس، ووَضْعَ دستور يستجيب لهيمنته على السلطات الأخرى ويمنحه صلاحياتٍ شاملةً على حساب البرلمان والقضاء والمجتمع. وقد قاد ذلك إلى دمج الوظيفة السياسية في الأجهزة الإدارية، وإلى دمج الوظيفة السياسية في الوظيفة الأمنية، حتى كادت أجهزةُ الأمن تصبح عرّابَ العمل السياسيّ والتنظيميّ بدل الأحزاب السياسية.

من هنا أقدمت الأنظمة القومية على دمج السلطة والحزب الحاكم والنقابات والتنظيمات الشعبية في كيانٍ سياسيٍّ واحد، هدفُه ضبطُ الحراك الاجتماعيّ. كما عمدتْ إلى تعميم مفهوم للسياسة باعتبارها مجموعةً من المشكلات الإدارية، وأنّ الخلاف يُمْكن أن يدور حول هذه المشكلات وحول رفع مستوى الأداء. أما الأطر الحزبية التي أقامتها فكانت أُطُرَ تحشيدٍ وتنميطٍ وتحييدٍ أكثر منها أطر تفعيلٍ وإشراكٍ وتطوير: فالبرامج مفروضةٌ من الأعلى، والتشديدُ على «الديموقراطية الاجتماعية» يتمّ لتبرير إهمالِ الديموقراطية السياسية واستبعادِ العمل السياسيّ المستقل. ورغم مرور الوقت وسيادةِ الاستقرار، فقد تمسّكت الأنظمة القومية باستبعاد العمل السياسيّ لصالح نظام مركزيّ بيروقراطيّ يُولي الاهتمامَ الأكبرَ للعمل التنفيذيّ لا السياسيّ. حتى التنسيبُ والترقيةُ داخل الأطر الحزبية الرسمية تتمّ بالتعيين أو بالتوجيه، لا بالانتخاب الحر.[1]

تعارضات الوحدة والاشتراكية في الممارسة العربية

بدأت التجربة الاشتراكية في ظلّ الأنظمة القومية بمحاولة إحداث التغيير الاجتماعي بطرق غير تقليدية، وذلك عن طريق الإجراءات المباشرة وفي مرحلة زمنية محدودة، وفق وصفة «حَرْقِ المراحل» المشهورة. لكنّ إيديولوجية التغيير كما طبَّقتها الأنظمة العربية لعبتْ دورًا سلبيًا أفْرز تعارضًا بين التقدم على طريق الاشتراكية وإقامةِ الوحدة العربية. فقد قاد التغييرُ القسريُّ لبنية المجتمعات التي طُبِّقَتْ فيها الاشتراكيةُ إلى وضع الدول العربية على طريق التنافس والتباعد بعد أن كانت ـ وفق رأي الدكتور جورج قرم ـ تتّجه نحو التعاون والتقارب والاندماج. فمثلاً كانت البرجوازيةُ التجارية السورية في حلب ودمشق قد أقامت شبكةَ تقاطعات مصلحية مع العراق والأردن ولبنان جَعلتْها تتجه نحو توحيد السوق، وهو ما كان سيَدْفع من ثم إلى وحدة سياسية بين هذه الأقطار.[2] ولكنّ ذلك تبدَّل عندما نَهَضت الإجراءاتُ الاشتراكيةُ وخَلَقَتْ أوضاعًا جديدةً

١ ـ راجعْ د. نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ٩٣ ـ ١٦٦.

٢ ـ جورج قرم، **التنمية المفقودة** (بيروت: دار الطليعة، ط ٢، ١٩٨٥)، ص ١٨٠، ١٩٨، ٢٨٣، ٢٨٨.

مستقبل تلازم الوحدة والاشتراكية

تَدْفع إلى التنافس بين مصالح القوى الاجتماعية في هذه الأقطار، وبَرَزَ ما يُمْكن تسميتُه بـ «القومية الاقتصادية» في كلّ بلد عربيّ على حدة. وهكذا فَرَضَتْ كلُّ دولةٍ عربيةٍ الحمايةَ لمنتجاتها الصناعية ضدّ صناعات الدول العربية الأخرى، وأقامت صناعاتٍ متشابهةً في كلٍّ منها من دون أية محاولة لتحقيق التكامل بين الصناعات الجديدة (على الأقلّ). ناهيك عن الدور السلبيّ الذي لعبه حرصُ بعض الأنظمة على تحقيق الاكتفاء الذاتيّ على حساب التكامل، وهذا يُشْعر الأوساطَ المحليةَ بعدم الحاجة إلى التعاون والوحدة.

كما أدّت السياسات الإدارية التي اتّبعتْها الأنظمة إلى بروز طبقة بيروقراطية منتفعة من خيرات المجتمع. وقد مَكّنها من ذلك سيطرتُها على أجهزة النظام القمعية والأمنية، وجنيُها لثرواتٍ ضخمةٍ من العمولات من عقود مشاريع الدولة. وهذا جَعَلَها تَحْرص على مصالحها، فراحت تدير العمليةَ السياسيةَ والاقتصاديةَ والاجتماعيةَ بما يَخْدم استمرارَ الأوضاع القائمة. وهذا بدوره وضعها في تضادٍّ مع التوجُّه الوحدويّ الذي يُمْكن أن يُفْقدها هذه المصالح. وترافق ذلك كلّه مع استعمالٍ كثيفٍ للإيديولوجيا سعى إلى إخفاء هشاشة الشرعية المؤسسية لهذه الأنظمة وإلى افتعالِ خلافاتٍ مع الشريك المفترض لبناء دولة واحدة، مثل قيام نظام البعث في سوريا أيام صلاح جديد (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) بمهاجمة النظام الناصريّ ووصفِه بالمحافظ واليمينيّ. هذا إلى جانبِ ما واجهتْه إيديولوجيةُ التغيير من مصاعب في صراعها مع البنية الاجتماعية التقليدية، إذ قاد المناخُ السياسيُّ الذي ساد إلى استثمار قوى تقليديةٍ مرتبطةٍ بالنظام من أجل توازن القوى الاجتماعية الجديد، وإلى توظيفِ خططِ التنمية لخدمةِ بنًى اجتماعيةٍ تقليديةٍ ما قبل وطنية. كما دَفَعَ ذلك المناخُ الصراعَ الاجتماعيَّ في مساراتٍ ضارةٍ مثلِ الصراع بين الريف والمدينة، أو بين فئات اجتماعية فقيرة على خلفية انتماءات مذهبية أو دينية أو مناطقية. فقد أوْرد ماكلورين قولَ ضابطٍ سوريٍّ ينتمي إلى الريف: «لا تتوقع منّا أن نتخلّى عن الاشتراكية في سوريا، لأنّ المعنى الحقيقيّ لمثل هذه الخطوة هو نقلُ السلطة السياسية والمالية والصناعية والتجارية إلى المدينة... لن نتخلى عن الاشتراكية نهائيًا لأنّها تجعلنا قادرين على إقامة المساواة بين المدينة والريف. ما الذي يمكن أن نَفْقده نحن بالتأميم؟ لا شيء [!]»[1] وقد ترتّب على هذه الصراعات بروزُ تكتُّلات عصبوية على أساس المذهب أو الدين أو الطائفة أو المنطقة، من شأنها عوقُ الاندماج الوطنيّ، فما بالك بالقوميّ؟! وترتّب عليها أيضًا حرفُ التطوُّر الاجتماعيّ الاقتصاديّ عن أهدافه الحقيقية، ومنعُ تشكّل حاملٍ اجتماعيّ وطنيّ / عربيّ يروِّج لمشروع الدولة العربية الواحدة.

هذا بالإضافة إلى الدور السلبيّ الذي لعبتْه آليةُ التأميم بعد أن عَمّمَتْها الأنظمةُ العربيةُ: من تأميم المصالح الأجنبية، إلى تأميم المصالح الوطنية، فتأميم الصناعة والثقافة والإعلام والدين... إلخ. حقًا، لقد كان لآلية التأميم فوائدُ مثلُ إعادة الحقوق الوطنية المنهوبة من الشركات الأجنبية، وحقوقِ الفقراء من الرأسمالية الوطنية. لكنّ تعميمَها، الذي حوّلها إلى تأميم شامل لكلّ المجتمع، أحالها إلى ممارسة ضارة، ربحتْ بها البلادُ حريّتَها من الأجنبيّ ولكنْ فَقَدَ بها المواطنُ حريتَه. وهكذا قادت آليةُ التأميم الشامل إلى ارتباط الاشتراكية في أذهان المواطنين بالطغيان والقهر والخوف. وقد كان للدكتور عصمت سيف الدولة (رحمه الله) فضلُ التحذير المبكّر من مخاطر الاستبداد على التجربة الاشتراكية، إذ كَتَبَ:

«إنّ الاشتراكية التي كانت أملَ الجماهير المضطَهَدة تمرّ بأزمة... وأزمتُها حادّة لأنّها تتّصل بحرية الإنسان، بسبب تلك الظاهرة المفزعة التي صاحبتْ قيامَ النظام الاشتراكيّ في كثير من الدول، ونعني بها إلغاءَ الحرية الفردية وفرضَ الاستبداد بحجّة تحقيق الاشتراكية... والسؤال الذي لا بدّ أن يكون قد طَرَحَه كلُّ اشتراكيّ على نفسه لم يكن منصبًّا على سلوك ستالين كفرد ولكنْ على

١ ـ ر. د. ماكلورين، **الدور السياسيّ للأقليات في الشرق الأوسط**، ترجمة مكتب الدراسات في حركة فتح (دمشق: دون تاريخ طبع)، ص ٩٧.

باتت إمكانية إقناع الجماهير العربية بالثقة بالنظام الاشتراكيّ مجددًا أمرًا صعبًا، إنْ لم يكن مستحيلاً

الاستبداد كظاهرة استطاعت أن تعيش في ظلّ الاشتراكية وأن توجّه قسوتَها إلى الاشتراكيين أنفسهم... المشكلة والمأساة ليست في معرفة كيف استطاع ستالين أن يستبدّ ولكنْ كيف أَمْكن الاستبدادَ أن يقوم في ظلّ الاشتراكية، وكيف لا يحتوي النظامُ الاشتراكيُّ مناعةً ذاتيةً ضد الطغيان؟... إنّ النجاح في تحقيق الحرية الفردية والاشتراكية هو الأمل الذي يتطلّع إليه الاشتراكيون في العالم، وعندما يتحقق سيبدأ به عهدٌ جديدٌ من تاريخ البشرية.»[1]

والحقّ أنّ التلازم بين الاشتراكية والاستبداد، ناهيك عن تآكل قدرة النظام على القيام بالدورَيْن (الإنتاج والتوزيع) وتراجُع مستوى الدعم، نفّر الجماهيرَ من الاشتراكية ومن دُعاتها بمن فيهم القوميون العرب.

الوحدة والاشتراكية: أيٌّ مستقبل؟

لا يستطيع المراقب المنْصف أن يَنْسب سلبيات التطبيق الاشتراكيّ في الساحة العربية إلى الاشتراكية كفكرة تَسْتهدف تحقيقَ العدل والمساواة بين بني البشر؛ فالعدل والمساواة حلمُ الإنسانية منذ قامت المجتمعاتُ البشرية المنظَّمة. بل الأصوبُ نسبتُها إلى بنية هذه الأنظمة وأساليبها وأدواتها التي أدّت إلى التحكُّم بحياة المواطنين وإلى التعاطي مع مستدعيات الحياة الحرة الكريمة بطريقة تمييزية واستئثارية. لقد تضخَّمت السلطةُ وتوسَّعتْ صلاحياتُها وسيطرتُها على حساب المجتمع، وهذا جَعَلَ المحصّلةَ النهائية لا مجردَ إخفاقٍ في تطوير الجانب السياسيّ للدولة في تميُّزه عن الجانب الإداريّ والاقتصاديّ، وإنّما كان قصورُ المشاركة الشعبية في بناء مشروع الدولة الوطنية وتصنيعها وتنميتِها من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى فشل التجربة الاشتراكية.

لذا فإنّ الخروج من إسار النتائج السلبية وما ترتّب عليها من انطباعات وقناعات فكرية بات أمرًا صعبًا. ذلك لأنّ عجز النظام الاشتراكيّ عن الحفاظ على الحرية رَبَطَ الاشتراكيةَ بالاستبداد في أذهان الجماهير (وقد عَمّقت التجاربُ الدوليةُ التي اقتدت بها التجربةُ العربيةُ هذا الانطباعَ السلبيَّ).[2] يُضاف إلى ذلك كلّه النجاحُ الذي حقّقه التيارُ الإسلاميُّ في تحويل قناعات الجماهير ضدّ الاشتراكية وضدّ القوى التي تروِّج لها، وفي إعادة تشكيل قناعاتها بأنّ الإسلام هو الحلّ. ناهيك عن مستدعيات العولمة وظواهرها (الاعتماد المتبادل، اقتصاد السوق...). وهذا جعل إمكانيةَ إقناع الجماهير بالثقة بالنظام الاشتراكيّ مجددًا أمرًا صعبًا، إنْ لم يكن مستحيلاً. ولذا بات من الضروريّ البحثُ عن طريقٍ آخر يَمْنح المجتمعَ الأهليّ قَدْرًا من الحرية والاستقلالية في مواجهة النظام، واتّباعُ وسائلَ وقوانينَ لمنع الأثرياء الجدد من توظيف الحرية والاستقلالية في نهب المجتمع، وتحديدُ أساليب وأدوات إقامة عدالة اجتماعية. وكلّ هذا يستدعي الانطلاقَ من الديموقراطية كإطار يحدِّد الدولةَ والسلطةَ والسياسةَ والفعاليات الاجتماعية، ويُمْكن أن يصبح أسهلَ إذا ما انفتح العربُ بعضُهم على بعض وأكّدوا مشتركاتهم وحوّلوها إلى أطر ومؤسسات وممارسات عملية، خاصةً في مجال تعميم الثقافة العربية ـ خطِّ الدفاع الأول في مواجهة قوى الإلحاق والاستتباع ـ وطوّروا علاقاتٍ اقتصاديةً بينيةً صاعدة، وعلاقاتٍ سياسيةً وحدوية.

دمشق

علي العبد الله
كاتب سوري

١ ـ عصمت سيف الدولة، **أسس الاشتراكية العربية** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، دون تاريخ طبع)، ص ١٢٧ ـ ١٣٣. والمقدمة مؤرخة عام ١٩٦٥

٢ ـ غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعيّ عربيّ جديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧)، ص ٤٨ ـ ٥٥، ٩٠.